

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة
التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الثالث والأربعون

EBPBAC43/2

البند ١-٢ من جدول الأعمال المؤقت

١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدّم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي لكي تنظر فيه أثناء اجتماعها الثالث والأربعين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة،

كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦

معلومات أساسية

١- يتناول هذا التقرير الاجتماعين السابع والأربعين والثامن والأربعين للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، اللذين عُقدا في حزيران/ يونيو (افتراضياً) وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ على التوالي. وقد تضمن هذا الاجتماع الأخير زيارة اللجنة إلى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ومكتب المنظمة القطري في مصر. وترد أدناه التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذين الاجتماعين.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الذين شاركوا في هذين الاجتماعين: السيد غريغ جونسون (رئيس اللجنة)، والسيد روبرت بيكر، والسيدة آسيا كلداري، والسيدة بياتريز سانز ريدرادو، والسيد دارشاك شاه.

٣- تلقت اللجنة الدعم المطلوب من الأمانة، بما في ذلك تقديم لمحة عامة دورية من جانب الإدارة العليا عن عملية إعادة المواءمة الجارية وأي تطورات رئيسية أخرى.

٤- وقبل افتتاح الاجتماعين، قدّم جميع أعضاء اللجنة إلى مكتب الأخلاقيات وإدارة المخاطر والعناية الواجبة والجهات الفاعلة غير الدول التابع للمنظمة إعلان المصالح الخاص بكل منهم وأكدوا انتفاء أي تضارب مع ولايتهم الحالية.

٥- ويتألف باقي هذا التقرير من الفصول الآتية:

- (أ) الوضع المالي وعملية إعادة المواءمة الاستراتيجية
- (ب) مراجعة الحسابات الخارجية
- (ج) مراجعة الحسابات الداخلية وإجراء التحقيقات
- (د) إدارة المخاطر
- (هـ) نظام إدارة الأعمال
- (و) الزيارتان إلى مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط ومكتب المنظمة القطري في مصر
- (ز) مسائل أخرى استعرضتها اللجنة
- (ح) موجز أبرز التوصيات

(أ) الوضع المالي وعملية إعادة المواءمة الاستراتيجية

٦- كانت اللجنة تُحاط علماً في كل اجتماع بالفجوة التمويلية الحالية والتدابير التي تتخذها الأمانة لمعالجتها، بسبب منها جهود احتواء التكاليف، وتعزيز تعبئة الموارد، وإعادة المواءمة الاستراتيجية للقوى العاملة.

٧- وأشادت اللجنة بالإحاطة الدورية، مشيرة إلى النهج الاستباقي والمنهجي، والتواصل المنتظم، والتعاون الجيد بين مختلف إدارات المنظمة (مثل التخطيط، والشؤون المالية، والموارد البشرية).

٨- وفيما يتعلق بالوضع المالي، بينما يتضح أن الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ممولة تمويلًا كاملاً، فقد أبلغت اللجنة بوجود فجوات كبيرة في المرتبات عند تحليل وضع التمويل على مستوى المخرجات والبرامج. ويرجع ذلك إلى كثرة التمويل المخصص لأغراض محددة، الذي يؤدي إلى ما يسمى بـ "جيوب الفقر".

٩- ورحبت اللجنة بالموافقة على الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ والزيادة بنسبة ٢٠٪ في الاشتراكات المقدرة التي ستحسن الاستدامة المالية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت اللجنة علماً بالتعليق المؤقت للفقرة ٨-٢ من المادة الثامنة من اللائحة المالية، الذي أقرته جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون،^١ والذي يسمح باستخدام ٤١٠ ملايين دولار أمريكي من احتياطي تكاليف دعم البرامج لدعم عملية إعادة المواءمة الاستراتيجية الجارية بهدف تحقيق الاستدامة المالية، مع تغطية التكاليف والتعويضات المرتبطة بإنهاء الخدمة أثناء عملية إعادة المواءمة.

١٠- وفيما يتعلق بالميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، أحييت اللجنة علماً بأن الفجوة التمويلية الحالية البالغة مليار دولار أمريكي تعتبر أقل قليلاً مما كانت عليه مقارنةً بالفترة نفسها في الثائبتين السابقتين، لكن هذه الفجوة، بالنظر إلى الظروف الجيوسياسية الحالية، قد يتعذر سدها مقارنةً بالماضي. وفي الوقت نفسه، أحاطت اللجنة علماً برأي الأمانة القاضي بأن حافظة الميزانية الإجمالية ستمثل في نهاية المطاف، لكن مواءمة التمويل مع المخرجات وعبر جميع مستويات المنظمة ستظل تمثل مشكلة.

١١- وفيما يتعلق بإعادة المواءمة الاستراتيجية للقوى العاملة في الأمانة، سرت اللجنة بالنهج المتبع، وأبدت إعجابها بحجم العمل والتقدم المحرز في هذا المجال، سواء من الناحية المالية (من حيث خفض الفجوة في المرتبات) أو من منظور إدارة الموارد البشرية. وشجعت اللجنة الأمانة على إكمال الخطوات المتبقية من عملية إعادة المواءمة في الأقاليم وفي المقر الرئيسي.

١٢- ولاحظت اللجنة أن بعض عمليات اختيار الموظفين قد علقت أثناء عملية إعادة المواءمة الاستراتيجية. وأكدت مجدداً وجهة نظرها بأن الوظائف الشاغرة الرئيسية المتعلقة بالمساءلة ينبغي شغلها على وجه السرعة.

١٣- وللد من خطر الاحتياج إلى تدابير مماثلة في المستقبل، دعت اللجنة الأمانة إلى مواصلة جهودها لمواءمة التمويل مع ترتيب أولويات عملها التقني، مع اقتران ذلك بألية رصد صارمة. وبالتالي، وبناءً على الاعتراف بأن الموظفين يمثلون أكبر فئة من فئات التكلفة، فإن خطة الاستدامة التي اعتمدها الأمانة لتحديد هيكل الملاك الوظيفي تُقابل بالترحيب.

١٤- وأبلغت اللجنة بأن مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ تخضع للرصد عن كثب، ورحبت بتعيين موظف رفيع المستوى لتنسيق استجابة المنظمة.

١٥- التوصية ١: توصي اللجنة بتسريع شغل المناصب العليا الرئيسية الشاغرة حالياً، وبخاصة في مجال المساءلة والرقابة.

(ب) مراجعة الحسابات الخارجية

١٦- رحبت اللجنة بعدم تعديل الرأي المتعلق بالبيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وأحاطت علماً بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، معترفة بأن أغلبية التوصيات المتعلقة كانت مرتبطة بتنفيذ نظام إدارة الأعمال. وفي هذا الصدد، علمت اللجنة أن تقارير مراجع الحسابات الخارجي المقبلة ستشير إلى أي أسباب أساسية لتأخير التنفيذ، مما يوفر صورة أوضح للدول الأعضاء عن التقدم المحرز والمجالات التي ستظل بحاجة إلى الاهتمام.

١٧- واستعرضت اللجنة خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠٢٥، وأعربت عن تقديرها لزيادة فعالية التعاون والتنسيق مع وظيفتي مراجعة الحسابات والتقييم الداخلي في إعداد هذه الخطة، وفقاً لما سبق أن أوصت به اللجنة. وفي هذه الخطة، أحاطت اللجنة علماً بتضمين عمليات مراجعة الأداء المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة وتعبئة الموارد.

١٨- وسُرت اللجنة بملاحظة تعديل خطة مراجعة الحسابات الخارجية خلال العام، لأخذ عملية إعادة المواءمة الاستراتيجية الجارية في الاعتبار.

١٩- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة، في اجتماعها الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، بأن مراجعة الحسابات الخارجية المؤقتة قد اكتملت وفق جدول زمني معجل، ويرجع ذلك جزئياً إلى معالجة توصية من اللجنة لاستعراض عملية إعداد الصيغة النهائية للبيانات المالية وتقرير مراجعة الحسابات الكامل، والجدول الزمني لهذه العملية.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب الإدارة، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن زيادة فعالية تقييمات المكاتب القطرية وضمان الجمع الشامل للبيانات، قدر المستطاع، يستلزمان إجراء هذه التقييمات في الموقع بدلاً من الاكتفاء بالتقييمات الافتراضية.

٢١- وكما هو معتاد، عقدت اللجنة جلسة خاصة مع مدير مراجعة الحسابات الخارجية.

(ج) مراجعة الحسابات الداخلية وإجراء التحقيقات

٢٢- رحّبت اللجنة بعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية المتعلقة، مشددة على أهمية خطوة التحقق المستقل هذه من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة، مع دعوة الأمانة إلى مواصلة ما تبذله من جهود لإغلاق جميع التوصيات في أقرب وقت.

٢٣- وكما هي الحال مع مراجع الحسابات الخارجي، أحاطت اللجنة علماً بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد عدّل خطة عمله لعام ٢٠٢٥ استناداً إلى تقييمه المستمر للمخاطر، لاسيما تلك المرتبطة بعملية إعادة المواءمة الاستراتيجية. وأبلغت اللجنة بأن خطة عمل مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠٢٦ ستشمل النظر في تأثير عملية إعادة المواءمة على بيئة الرقابة الداخلية.

٢٤- وأشارت اللجنة إلى تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمستوى فعالية الضوابط الداخلية القائمة، والذي سجل حالياً ٦٦٪ في المجالات التي خضعت للمراجعة خلال الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، وهو ما يتماشى مع نتائج عام ٢٠٢٣.

٢٥- وفيما يتعلق بوظيفة التحقيق، عُرضت على اللجنة الإحصاءات ذات الصلة بشأن القضايا التي تخضع للتحقيق، وسُرت اللجنة بمعرفة أن السياسات القائمة تعمل بشكل جيد كما هو واضح، وبخاصة فيما يتصل بالإبلاغ عن الاشتباه في ارتكاب المخالفات؛ ومن بين النتائج الناجمة عن ذلك العدد الكبير من القضايا التي تتطلب مراجعة وتحقيقاً.

٢٦- ومن بواعث اطمئنان اللجنة أنها علمت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية طبق بالفعل فرزاً أكثر صرامة للدعوات الواردة لتحسين القدرة على إجراء التحقيقات عن طريق رفض القضايا الكيدية وتلك التي لا يُرجح إثباتها. وعلى الرغم من هذا الفرز الدقيق، ظل عدد التحقيقات الكاملة التي أسفرت عن نتيجة لا تستند إلى أدلة مرتفعاً (٦٤٪ في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥). واقترحت اللجنة تقييم المعايير المستخدمة حالياً لتحديد ما إذا كان يجب المضي قدماً في التحقيق أم لا، وإثراء التحليل لمواصلة تشديد هذه المعايير.

٢٧- ورداً على المخاوف التي أثّرت بشأن احتمال نقص البيانات عن القضايا التي تخضع للتحقيق على المستويين الإقليمي والقطري، فمع الاعتراف بالحاجة إلى توخي المستويات المناسبة من السرية، طلبت اللجنة من مكتب خدمات

الرقابة الداخلية (بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية وإدارة المواهب) استعراض السياسات الحالية بشأن تبادل البيانات عن القضايا التي تخضع للتحقيق وعن الإجراءات الانتقالية المتخذة فيما يتصل بالأفراد المتضررين، لضمان العدالة لجميع الأطراف وأيضاً لتحسين مستوى إدارة الاحتياجات التشغيلية.

٢٨- وفيما يتعلق بنظام إدارة القضايا في جميع مراحلها الذي سبق أن أوصت به اللجنة للربط بين الوظائف المختلفة (مثل مراجعة الحسابات، والأخلاقيات، وإدارة الموارد البشرية)، أحييت اللجنة علماً بأن التحليل الأولي الذي أُجري كشف أن هذا النظام المتكامل سيكون مكلفاً للغاية وسيحتاج إلى تصميم كامل يتفق مع احتياجات المنظمة لتبنيها. وبالتالي، تواصل الأمانة العمل بنظام جديد لإدارة القضايا خاص بمكتب خدمات الرقابة الداخلية من المفترض أن يحسن الكفاءة والاستجابة من خلال وظائف مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

٢٩- وأوصت اللجنة بإجراء استعراض لمؤشرات الأداء الرئيسية، مثل ذلك الذي سبق إجراؤه لوظيفة مراجعة الحسابات. واقتُرحت أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية وأي مقاييس أخرى للكفاءة والفعالية متوائمة مع نتائج تقييم الجودة الخارجي.

٣٠- وأكدت مديرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإنباء أن القسم استمر في العمل وفقاً لمستويات الاستقلالية المطلوبة، ورحبت بالتقدير الذي أبدته الإدارة لعمل القسم.

٣١- وعُقدت جلسة خاصة مع مديرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإنباء.

٣٢- التوصية ٢: ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة معايير الاستعراض الأولي للدعايات الواردة من أجل الحد من عدد التحقيقات الكاملة التي ينتهي بها الحال إلى إثبات عدم استنادها إلى أدلة.

٣٣- التوصية ٣: ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار القانوني، وإدارة الموارد البشرية وإدارة المواهب مراجعة بروتوكولات الإبلاغ الخاصة بها لتحديد المجالات التي تتطلب التحسين بغية إبلاغ المستويات المعنية في المنظمة عن حالة التحقيقات الجارية والمكتملة، مع ضمان المستويات المناسبة من السرية.

٣٤- التوصية ٤: ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية المستخدمة في وظيفة التحقيق لضمان توفيرها لأساس قوي لرصد أداء الوظيفة وكفاءتها وفعاليتها.

(د) إدارة المخاطر

٣٥- واصلت اللجنة استعراض حالة تنفيذ إطار إدارة المخاطر في المنظمة. وتواصل المنظمة الانتقال من إنشاء إطار لإدارة المخاطر إلى التشغيل الكامل لنهجها إزاء المخاطر. ودعمت اللجنة إشراك ممثلي المكاتب الإقليمية والقطرية في اللجنة العالمية لإدارة المخاطر، ضماناً لرصد المخاطر القائمة على المستوى العالمي.

٣٦- ورحبت اللجنة بنهج إدارة المخاطر الذي يتجه إلى النضج والذي تأكد بإتمام المراجعة الاستشارية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقييمه للمنظمة بأنها تستوفي المستوى "الراسخ" على مقياس نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة الإدارية الرفيعة المستوى (انظر الشكل).

٣٧- وتوصي اللجنة بأن تُوحد المنظمة أنشطتها في مجال إدارة المخاطر عند الوضع "الراسخ" الحالي، بغية مواصلة التقدم إلى المستوى التالي كما هو مقترح في الخطة الاستراتيجية لإدارة المخاطر.

٣٨- وفيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية، سُرّت اللجنة بمعرفة أن هذه المخاطر الرئيسية تُصنف الآن بناءً على الأهمية الحاسمة لمستويات المخاطر المتبقية، كما حددتها اللجنة العالمية لإدارة المخاطر، تماشياً مع توصية سابقة صادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الشكل: نموذج النضج المرجعي لإدارة المخاطر



٣٩- وطلبت اللجنة تقديم لمحة عامة عن التأثير المحتمل على المخاطر الرئيسية (والإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأتها) الناتجة عن عملية إعادة المواعمة الاستراتيجية الجارية وتعزيز التفويض بالسلطة على المستوى الوطني، في اجتماع مقبل.

٤٠- التوصية ٥: لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإدارة المخاطر، ينبغي إعداد خطة عمل رسمية لتثبيت الوضع "الراسخ" الحالي وتحديث هذه الخطة سنوياً بهدف مواصلة التقدم إلى المستوى التالي في المستقبل.

(هـ) نظام إدارة الأعمال

٤١- تلقت اللجنة تحديثاً لحالة التقدم نحو إطلاق وظائف إضافية لنظام إدارة الأعمال اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. وسُرت اللجنة بالنهج المعتمد للتخفيف من مخاطر المشروع من خلال ضمان تلبية المتطلبات الأساسية والتنظيمية (أي الحد الأدنى للمنتج القابل للتشغيل) والطرح التدريجي للوحدات المختلفة على ثلاث مراحل. ووفقاً للخطة الحالية، ستصدر الوحدات المتعلقة بالتخطيط التشغيلي، وإشراك الجهات المانحة، والسفر، والاجتماعات في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦، تليها وحدة إدارة الإمدادات في وقت لاحق من العام، وأخيراً وحدات الموارد البشرية نحو نهاية عام ٢٠٢٦.

٤٢- وقد أثر النهج المتدرج، إلى جانب التحديات المالية الحالية، وإعادة المواءمة الاستراتيجية الجارية، وما ترتب على ذلك من طلب مرتفع على وظائف العمليات المؤسسية، تأثيراً كبيراً على الجدول الزمني للتنفيذ. وتعتقد اللجنة أن هذا أمر مفهوم قد يؤدي إلى الحاجة إلى موارد إضافية لضمان التنفيذ الكامل. غير أن اللجنة تتوقع أن تتخفف ميزانية استهلاك النقد بمرور الزمن.

٤٣- واعترفت اللجنة بالتقدم المحرز، وأكدت أن النهج الحالي يحقق نتائج أولية نحو مستوى من الاستقرار، مما يبرسي مساراً أوضح للمضي قدماً ويحد من مخاطر التنفيذ. وطلبت اللجنة الحصول على تحديثات أثناء الاجتماعات القادمة عن التقدم المحرز.

٤٤- وأبلغت اللجنة بأنه كما هو شائع في المشاريع المعقدة لتخطيط الموارد في المؤسسة، فإن إطلاق الوحدات الأولية لنظام إدارة الأعمال سي طرح تحديات تشغيلية على وحدات العمل في عام ٢٠٢٦. وسيكون من المهم خلال هذه الفترة وجود عملية دعم صارمة لإدارة التغيير، واستراتيجية تواصل منتظمة، واهتمام مستمر من الإدارة العليا. وستكون أنشطة التدريب وبناء القدرات المقررة في جميع أنحاء المنظمة لدعم النظام الجديد فعلياً مفتاحاً لنجاح التنفيذ.

٤٥- التوصية ٦: توصي اللجنة بإجراء تقييم، بعد تنفيذ كل إصدار من نظام إدارة الأعمال، للفوائد التي تستفيد منها كل وحدة في الوقت المناسب، لجمع الدروس المستفادة وإثراء التحسينات و/أو الترقيات في المستقبل.

(و) الزيارتان إلى مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط ومكتب المنظمة القطري في مصر

٤٦- يُشكّل المنظور الإقليمي جزءاً مهماً من عمل اللجنة، لأنه يثري نظر اللجنة في المسائل المطروحة على نطاق المنظمة ويوفر نظرة عامة عن حالة الضوابط الداخلية عبر مستويات المنظمة الثلاثة. وفي عام ٢٠٢٥، وكجزء من خطة الرقابة التي أعدتها اللجنة لزيارة المكاتب الإقليمية والقطرية بالتناوب، قامت اللجنة بزيارة إلى مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط ومكتب المنظمة القطري في مصر.

٤٧- وتلقت اللجنة من المديرية الإقليمية، الدكتورة حنان حسن بلخي، لمحة عامة عن عمل إقليم شرق المتوسط والتحديات العديدة التي يواجهها. وسلّطت الدكتورة بلخي الضوء على قصص النجاح المختلفة في الإقليم، مثل القضاء على الأمراض السارية ذات الأولوية في بعض البلدان (مثل الملاريا والتهاب الكبد B في مصر، والجذام في الأردن، والتراخوما في باكستان)، من بين أمور أخرى؛ والاستجابة السريعة والقوية لفاشية شلل الأطفال الأخيرة في قطاع غزة؛ ودمج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية في ١٤ بلداً. وشددت على ضرورة الاستثمار في تعزيز القدرات على المستوى القطري، بالرغم من اضطرارها إلى إدارة عدة طوارئ مصنفة في الوقت نفسه.

٤٨- ويبدو أن المكتب الإقليمي جيد التنظيم، وجيد الهيكل، ومتوافق تماماً مع سياسات المنظمة وأولوياتها. وجرى فيه التعرف على المخاطر، وإرساء تدابير للتخفيف من وطأتها وإدارتها، بالرغم من الضغوط المالية الحالية.

٤٩- وأشارت اللجنة مع التقدير إلى العمل الجيد والاستباقي الذي قام به المكتب الإقليمي في سياق إعادة المواءمة الاستراتيجية، مما سمح له بالحد بأقصى درجة من التأثير على الموظفين الحاليين عن طريق الاستفادة من الوظائف

الشاغرة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى النهج الحكيم لمواءمة خطط الثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مع توقعات التمويل. وفي هذا الصدد، وكما يعكس النهج الاستراتيجي المتبع على المستوى الإقليمي، سُرَت اللجنة بمعرفة أن جميع الوظائف ذات الأولوية التي شُغلت في إقليم شرق المتوسط، كجزء من مبادرة الحضور القطري الأساسي الذي يمكن التنبؤ به لتعزيز المكاتب القطرية، قد مُولت بالكامل للثنائية المقبلة.

٥٠- وأخيراً، علمت اللجنة بالحاجة إلى تعزيز التخطيط لتعاقب رؤساء مكاتب المنظمة القطرية، وأشارت إلى أن باب التقديم لشغل بعض هذه الوظائف الشاغرة لا يزال مفتوحاً.

٥١- وفيما يتعلق بفعالية الضوابط الداخلية في الإقليم، أعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه المكتب الإقليمي، حيث حقق تقديراً نسبته ٧١٪، كما أفادت عن ذلك جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢٥. ويبرز هذا النجاح التزام الإدارة العليا بالامتثال وأهمية توجيهات القيادة. وكخطوة تالية، تدعو اللجنة المكتب الإقليمي إلى تحديد إجراءات معالجة المسائل المتكررة، بسُلِّ منها إرساء عملية تحقق للتقييم الذاتي للضوابط الداخلية مع إجراء استعراضات مستقلة أخرى (مثل التقارير الفردية لمراجعة الحسابات، والمخاطر المتبقية المحددة) عبر الإقليم.

٥٢- ولاحظت اللجنة مع التقدير ارتفاع معدل إغلاق توصيات مراجعة الحسابات في المكتب الإقليمي، وحقيقة أنه لا توجد توصية مفتوحة من توصيات مراجعة الحسابات الداخلية يرجع تاريخها إلى أكثر من تسعة أشهر. وكخطوة تالية، ينبغي إيلاء أعلى درجات الاهتمام لملاحظات مراجعة الحسابات المتبقية لضمان إغلاقها.

٥٣- واقتُرحت اللجنة إدراج مقياس لمعدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ضمن أهداف أداء المديرين للحفاظ على التركيز المناسب على هذه المسؤولية الإدارية.

٥٤- وأعرب عن دعم مقترح المكتب الإقليمي القاضي بأن يتضمن تحديد ردود الإدارة والمواعيد المستهدفة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حواراً داخلياً مع الإدارة الإقليمية لضمان المواءمة مع الأولويات الأوسع نطاقاً.

٥٥- وقوبل الرصد المنتظم الذي تجريه وحدة الامتثال الإقليمية ومستوى الاهتمام الرفيع من الإدارة بهذا الموضوع بالترحيب. وأشارت اللجنة إلى التنسيق مع وحدة الامتثال في مركز الخدمات العالمي، وشجعت على زيادة الاستفادة من هذا الترتيب للسماح للمكتب الإقليمي بالتركيز على تنفيذ برامجه التقنية والاستجابة لمختلف الطوارئ.

٥٦- وأعربت اللجنة عن قلقها من ارتفاع عدد الادعاءات التي ترد من بلدان معينة في الإقليم، بينما أشارت إلى ارتفاع عدد القضايا التي ثبت أنها لا تستند إلى أدلة بعد التحقيق (٦٨٪ في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥). وينبغي أن توفر التوصية ٢ من هذا التقرير (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه) حلاً لهذا الشاغل.

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى الشواغل التي أثارها مكتب المنظمة الإقليمي لشرق المتوسط ومكتب المنظمة القطري في مصر بشأن مدة عملية التحقيق وتوافر المعلومات عن حالة القضايا الفردية. وليست هاتان المسألتان مقتصرتين على المكتب الإقليمي، وينبغي معالجتهما على المستوى العالمي؛ ولذا، فقد ناقشتها اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أسهم في إعداد التوصيات ٢ و ٣ و ٤ من هذا التقرير (انظر الفقرات من ٣٢ إلى ٣٤ أعلاه).

٥٨- وتلقت اللجنة عرضاً غنياً بالمعلومات عن العمل في مجال الطوارئ كان بالغ الأهمية لإقليم شرق المتوسط، نظراً للوضع الجيوسياسي السائد في المنطقة والانخفاض الكبير في المساهمات الطوعية الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة الإقليم على الاستجابة للآزمات.

٥٩- وفيما يتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في إقليم شرق المتوسط، علمت اللجنة أنه قد تم تأمين الموارد اللازمة للقدرات التقنية والميزانية من أجل الثنائية المقبلة. وأقرت اللجنة مرة أخرى بالحاجة إلى نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتناول منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها أثناء الطوارئ.

٦٠- وعلى مستوى أعم، ترى اللجنة أن المنظمة بلغت مستوى مرتفعاً من النضج فيما يتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وفي المستقبل، ومع الحفاظ على السرية، من المهم الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن القضايا المتعلقة بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها للتمكن من التحقق من مستوى المخاطر في هذا المجال في فرادى الدول والأقاليم من أجل حفز إجراءات التخفيف المناسبة.

٦١- وقد قامت اللجنة أيضاً أثناء تلك الزيارة، بزيارة مكتب المنظمة القطري في مصر وحصلت على لمحة عامة عن عمليات المنظمة في ذلك البلد.

٦٢- وعلى الرغم من أن مصر ليست دولة تمر بحالة الطوارئ، فإنها تعاني مع ذلك من الطوارئ من الدرجة الثالثة والثانية السائدة في الدول والأقاليم المجاورة، مما يضع ضغطاً على النظام الصحي الوطني وبرامج المنظمة التقنية. وفي هذا السياق، من الضروري بذل جهود لتعبئة الموارد من أجل مواجهة هذه الضغوط.

٦٣- ومما أثار إعجاب اللجنة أداة المتابعة والنظام الذي تركز عليه والذي أعده المكتب القطري لرصد عمليات المنظمة وشركائها في تقديم الدعم أثناء الطوارئ. وأبلغت اللجنة بأن أداة المتابعة قد استخدمها المتبرعون والشركاء وأنها لاقت استقبلاً إيجابياً. ودعت اللجنة المكتب إلى إطلاع المكاتب والأقاليم الأخرى على الأداة ونجاحها.

٦٤- وأحاطت اللجنة علماً بالتأثير الإيجابي المجمع المترتب على تنفيذ تحسين التفويض بالسلطة لرؤساء المكاتب القطرية والحضور القطري الأساسي الذي يمكن التنبؤ به، حيث قدّم هذا الحضور القطري مستوى الدعم المطلوب لتنفيذ تحسين التفويض بالسلطة. وعلمت اللجنة برضا مكتب المنظمة القطري في مصر عن مستوى التفويض وحقيقة أن تدابير الرقابة والمساءلة لا تعيق الأداء بأي شكل من الأشكال. وأبلغ رئيس المكتب القطري اللجنة بأن القدرات الإضافية على المستوى القطري نتيجة للحضور القطري الأساسي الذي يمكن التنبؤ به كان لها تأثير كبير.

٦٥- وأخيراً، أتيحت للجنة الفرصة، في سياق بعثتها القطرية، لزيارة المركز الطبي بمنطقة الهناجر في القاهرة. وأبدت اللجنة إعجابها بنطاق الرعاية المقدّمة وسهولة الحصول عليها. ويأتي موظفو المركز الطبي لإكمال الدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة عن طريق تواصلها مع السلطات المحلية.

٦٦- واجتمعت اللجنة أيضاً مع كبار الممثلين من السلطات المصرية. وأبدت إعجابها بعمل الفريق القطري ومستوى الثقة والتعاون الذي أرسى مع السلطات المصرية. وسلّط جميع الأطراف الضوء على مفهوم "الفريق الواحد".

٦٧- وتود اللجنة أن تشكر المديرية الإقليمية على ما قدمه الموظفون الإقليميون والقطريون من دعم وإرشاد خلال زيارتها.

٦٨- التوصية ٧: توصي اللجنة بأن تقوم المكاتب على جميع مستويات المنظمة الثلاثة باستعراض التقييم الذاتي السنوي للضوابط الداخلية والمصادقة عليه بمقارنته بأي تقرير عن مراجعة الحسابات الداخلية/ الخارجية يرد لإثراء التدابير التصحيحية.

(ز) مسائل أخرى استعرضتها اللجنة

٦٩- أشرفت اللجنة، تماشياً مع التفويض الذي أسندته الدول الأعضاء إليها في أيار/ مايو ٢٠٢٣، على نتائج عملية تقييم تنفيذ استراتيجية المنظمة الثلاثية السنوات بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له. وأتيحت للجنة فرصة استعراض تقرير الكيان المستقل قبل موعد نشره المقرر. وتعتبر اللجنة التقرير شاملاً وموضوعياً، بما في ذلك توصياته، وشجعت الأمانة على مواصلة عملها في هذا المجال.

٧٠- وبناءً على طلب لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها الثاني والأربعين،^٤ قدّمت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة مشورتها إلى الأمانة بشأن إمكانية إدخال تعديلات على عملية اختيار مراجع الحسابات الخارجي. وأدرجت مساهمة لجنة الخبراء الاستشاريين في مسودة قدّمت إلى الدول الأعضاء للنشاور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. وتقوم اللجنة أن مسودة المقترح، التي نُفّحت بناءً على الإسهام الوارد، ستُعرض على الاجتماع الثالث والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي والدورة الثامنة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢٦ على التوالي.^٥ وفي حالة موافقة جمعية الصحة في أيار/مايو ٢٠٢٦ على التغييرات المقترحة، فإنها ستحسن الإجراء الحالي، مع الحفاظ على سلطة جمعية الصحة في تعيين مراجع الحسابات الخارجي الخاص بالمنظمة.

٧١- وقدّمت اللجنة مساهماتها في خطة عمل التقييم للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ التي سينظر فيها المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠٢٦.

٧٢- وأخيراً، ناقشت اللجنة خطة خدماتها في مجال المراقبة في عام ٢٠٢٦. وسيستمر عمل اللجنة في التركيز على ولايتها على النحو المبين في اختصاصاتها، وتعتزم اللجنة، في سياق زيارتها الدورية إلى المكاتب الإقليمية، التركيز على المكتب الإقليمي لأوروبا في الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

(ح) موجز أبرز التوصيات الصادرة عن اجتماعي اللجنة السابع والأربعين والثامن والأربعين

رقم التوصية	التوصية	المرجع
١	توصي اللجنة بتسريع شغل الوظائف العليا الرئيسية الشاغرة حالياً، وبخاصة في مجال المساءلة والرقابة.	الفقرة ١٥
٢	ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة معايير الاستعراض الأولى للادعاءات الواردة من أجل الحد من عدد التحقيقات الكاملة التي ينتهي بها الحال إلى إثبات عدم استنادها إلى أدلة.	الفقرة ٣٢
٣	ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب المستشار القانوني، وإدارة الموارد البشرية وإدارة المواهب مراجعة بروتوكولات الإبلاغ الخاصة بها لتحديد المجالات التي تتطلب التحسين بغية إبلاغ المستويات المعنية في المنظمة عن حالة التحقيقات الجارية والمكتملة، مع ضمان المستويات المناسبة من السرية.	الفقرة ٣٣
٤	ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية المستخدمة في وظيفة التحقيق لضمان توفيرها لأساس قوي لرصد أداء الوظيفة وكفاءتها وفعاليتها.	الفقرة ٣٤
٥	لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإدارة المخاطر، ينبغي إعداد خطة عمل رسمية لتنشيط الوضع "الراسخ" الحالي وتحديث هذه الخطة سنوياً، بهدف مواصلة التقدم إلى المستوى التالي في المستقبل.	الفقرة ٤٠

٤ انظر الوثيقة م٢/١٥٧، الفقرة ١٠.

٥ انظر الوثيقة م٢/١٥٨، الفقرة ٤١.

٦ انظر الوثيقة م٢/١٥٨، الفقرة ٣٤.

٦	توصي اللجنة بإجراء تقييم، بعد تنفيذ كل إصدار من نظام إدارة الأعمال، للفوائد التي تستفيد منها كل وحدة في الوقت المناسب، لجمع الدروس المستفادة وإثراء التحسينات و/ أو الترقيات في المستقبل.	الفقرة ٤٥
٧	توصي اللجنة بأن تقوم المكاتب على جميع مستويات المنظمة الثلاثة باستعراض التقييم الذاتي السنوي للضوابط الداخلية والمصادقة عليه بمقارنته بأي تقرير عن مراجعة الحسابات الداخلية/ الخارجية يرد لإثراء التدابير العلاجية.	الفقرة ٦٨

السيد غريغ جونسون (رئيس اللجنة)، والسيد روبرت بيكر، والسيدة آسيا كلدري،
والسيدة بياتريز سانز ريدرادو، والسيد دارشاك شاه

التذييل

حالة التوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة

- ١- تلقت اللجنة، في إطار استعراضها الدوري للتوصيات المفتوحة، المعلومات المُحدّثة عن حالة تنفيذ توصياتها السابقة عن طريق منصة التتبع الموحّدة وأداة المتابعة الإلكترونية الخاصة بها. واتفقت اللجنة في استعراضها على التحقق من صحة التوصيات المقترحة المنفّذة، وعلى طلب تغيير حالة التنفيذ، عند الحاجة، على النحو المقدم.
- ٢- وقد أصدرت اللجنة ١٧٧ توصية منذ عام ٢٠١٥ (باستثناء التوصيات الواردة في هذه الوثيقة) لكي تتخذ الأمانة إجراءات بشأنها. وسُرت اللجنة بملاحظة التقدّم المُحرز حتى الآن. فقد أُغلق ٩٠٪ من التوصيات الصادرة منذ عام ٢٠١٥ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ بينما لا تزال النسبة المتبقية البالغة ٥٪ قيد التنفيذ أو لم يبدأ تنفيذها. ونُفذت جميع التوصيات الصادرة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٣ (مع بقاء توصية واحدة مفتوحة من عام ٢٠٢٠). وترد في الجدول أدناه معلومات عن تحديثات حالة التوصيات التي كانت مفتوحة في السابق منذ آخر تحديث قدمته لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، بما في ذلك التوصيات المنفّذة والتوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ.^١

الجدول: حالة التوصيات المفتوحة، مع تعليقات الأمانة

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2020_AC32_4	EBPBAC33/2	تتظر الإدارة العليا في طرح آلية رسمية لمعايرة إدارة الأداء، بما في ذلك استعراض نظام مقياس التصنيف الحالي المؤلف من درجة واحدة إلى ٥ درجات وأن يُستبدل به مقياس عملي يستند إلى الممارسات الحالية.	أنجزت	قررت اللجنة سحب هذه التوصية بعد أن أكدت الإدارة أن هذا الأمر سيُنظر فيه في سياق مواصلة تنفيذ وحدات الموارد البشرية في نظام إدارة الأعمال، بما يتماشى مع استراتيجية شؤون العاملين. وأغلقت التوصية على هذا النحو.
IEO2020_AC32_5	EBPBAC33/2	تتظر الإدارة العليا في نشر توزيع تصنيفات الموظفين على مستويات مجمعة في المنظمة بغية إتاحة معيار مرجعي وضمان الشفافية لفرادى الموظفين.	أنجزت	قررت اللجنة سحب هذه التوصية، لأن العمل بنظام إدارة الأعمال سيسمح بمزيد من الشفافية وتحسين التقارير، لكن اللجنة ستواصل رصد التطورات في هذا المجال في المستقبل. وأغلقت التوصية على هذا النحو.
IEO2020_PB32_2	EBPBAC32/2	توصي اللجنة بتحديث إطار مساعلة المنظمة الصادر في عام ٢٠١٥ بأقرب وقت ممكن حتى يتسنى لجميع أصحاب المصلحة أن يكونوا على علم بالمسؤوليات الموكلة إليهم فيما يتعلق بالمساعلة.	قيد التنفيذ	نظرا لعملية إعادة المواءمة وإعادة الهيكلة، كان لا بد من تأجيل التقدم في سبيل إكمال إعداد إطار المساعلة المنقح حتى تكتمل هذه العملية، ويشمل ذلك الإدارات المعنية بوظيفة المساعلة. والتقدم مستمر، مع توقع اكتمال الإعداد في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.
IEO2022_PB36_4	EBPBAC39/2	توصي اللجنة بأن تنشئ المنظمة آلية منتظمة للعودة إلى سجلات المخاطر الراسخة عندما تكون مراجعة الحسابات غير مرضية أو مرضية جزئياً مع ضرورة إجراء تحسينات كبرى، أو في حالة ما إذا أسفر تحقيق ما عن نتائج مضرّة.	أنجزت	أقرت اللجنة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ ميثاق المخاطر، الذي بات يعرف الآن باسم إطار المخاطر والقدرة على الامتثال، وهو يتضمن واجباً واضحاً على المتخصصين في المخاطر على المستوى القطري لمتابعة نتائج المراقبة (بما فيها مراجعة الحسابات الداخلية/ الخارجية) وتحديث سجلات المخاطر تبعاً لذلك عند الضرورة، مما يوجد الآلية المطلوبة للعودة إلى السجلات. وأنشئ إطار مشترك لتمكين مراكز الميزانية من تنفيذ هذه التوصية ورصدها في المستقبل.
IEO2024_PB39_1	EBPBAC39/2	حثت اللجنة الأمانة على استعراض إجراءات التشغيل الموحدة التي أعدها المكتب الإقليمي لأفريقيا والتي من شأنها أن تسمح للمنظمة بمواصلة التخفيف من مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. (الفقرات المرجعية ٢١ و ٢٢ و ٥٦).	قيد التنفيذ	تسببت إعادة الهيكلة في تباطؤ العمل على إجراءات التشغيل الموحدة. ويتعين تكيف المسودات الحالية مع الواقع الجديد والهياكل الجديدة. ولعل بعض إجراءات التشغيل الموحدة المقررة لم تعد ذات جدوى/ أهمية بسبب القيود المالية (مثل إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بمهام تنمية قدرات الموظفين المعنيين بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها المعنيين). وموعد التنفيذ المتوقع هو الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB39_2	EBPBAC39/2	سوف يستمر وجود مستوى من المخاطر المتبقية فيما يتعلق بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في الميدان. ستكون هناك حاجة إلى التمويل لمواصلة التخفيف من هذه المخاطر بطريقة مستدامة. وبالإضافة إلى التمويل المرن المؤسسي لأنشطة المنع، تشجّع اللجنة الأمانة على مراجعة الآليات المُمكّنة لاستخدام مصادر التمويل غير الأساسية في تمويل أنشطة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها وتقديم تقارير عنها. (الفقرة المرجعية ٢٣).	أُنجزت	لا تزال المنظمة ملتزمة تماماً بضمان استمرارية تمويل الأنشطة والجهود المتعلقة بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. وقد أعدت المنظمة عدة نُهج لاسترداد التكاليف الإضافية وتعبئة الموارد. ومن ذلك نهج استرداد التكاليف الذي أعدته إدارة الشؤون المالية، وخيار دعم التكاليف المباشرة (الطوعي) الذي أدمج بصورة منهجية في تصميم وتنفيذ المساهمات الطوعية، فضلاً عن عدة إجراءات ملموسة، هي: - أصبحت الإرشادات المدرجة في إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول تتضمن الآن أحكاماً واضحة لدمج تكاليف منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها في مقترحات المساهمات الطوعية واتفاقات الجهات المانحة. - تشمل نداءات المنظمة وما يتصل بها من آليات التمويل (مثل نداء المنظمة بشأن الطوارئ الصحية لعام ٢٠٢٥، ونداء الطوارئ الصحية المتعلق بجذري القردة لعام ٢٠٢٥، ونداء المنظمة بشأن الطوارئ الصحية لعام ٢٠٢٥ في الأرض الفلسطينية المحتلة) بنود الميزانية المكرسة لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، بغية ضمان دمج أنشطة الوقاية والاستجابة في عمليات الطوارئ منذ البداية. - لا تزال مخصصات الصندوق الاحتياطي للطوارئ تتضمن حصصاً مخصصة لأنشطة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها. - تتضمن جلسات الإحاطة المتعلقة باستجابة المنظمة للطوارئ باستمرار تحديثات بشأن أنشطة منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وما تحرزه من تقدم ويعترضها من تحديات. وكجزء من عمل المنظمة الأوسع نطاقاً في مجال التمويل المستدام، تواصل الأمانة تشجيع الجهات المانحة على تقديم مساهمات مرنة. وعندما تطالب الجهة المانحة بتخصيص الأموال لأغراض محددة، تسعى المنظمة إلى ضمان تضمين مكونات منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، حسب الاقتضاء.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB39_5	EBPBAC39/2	على الرغم من استقلال مراجع الحسابات الخارجي، توصي اللجنة بأنه عندما يخطط مراجعو الحسابات الخارجيون لعمليات مراجعة الأداء، يجب إجراء مناقشة مع الإدارة واللجنة لتجنب الازدواجية غير الضرورية وإجهاد الجهة الخاضعة للمراجعة، ولضمان استفادة المنظمة استفادة كاملة من عمليات المراجعة هذه. (الفقرة المرجعية ٣٧).	أنجزت	جرت مناقشات بين مراجع الحسابات الخارجي واللجنة ومع الإدارة على مدار عام ٢٠٢٥ لمناقشة خطط العمل الجارية والمقبلة واستعراضها. وبالإضافة إلى ذلك، قام كبير المستشارين (التعلم التنظيمي) بما يلي: (أ) إنشاء قاعدة بيانات مشتركة تضم جميع التقييمات المؤسسية واللامركزية، والمراجعات الداخلية للحسابات، والمراجعات الخارجية للحسابات (الأداء) التي أجريت منذ عام ٢٠١٥؛ و(ب) إطلاق عملية غير رسمية مستمرة مع مراجع الحسابات الخارجي ورئيس مراجعة الحسابات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتقييم تمثيلي لدعم التخطيط على مستوى أفضل من التنسيق لكل وظيفة وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة.
IEO2024_PB39_8	EBPBAC39/2	طلبت اللجنة من الأمانة إعداد بيان شامل عن فوائد مشروع نظام إدارة الأعمال يتضمن مؤشرات أداء رئيسية كمية ونوعية والاستثمار ذي الصلة.	قيد التنفيذ	لا تزال الأمانة تنتظر في مؤشرات الأداء الرئيسية الكمية المناسبة لإكمال المؤشرات النوعية الأصلية التي أعدت في بداية برنامج نظام إدارة الأعمال كجزء من بيان شامل عن فوائد مشروع نظام إدارة الأعمال. وموعد الاستكمال المتوقع هو الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.
IEO2024_PB39_11	EBPBAC39/2	نظراً للتحديات التي يواجهها الإقليم الأفريقي، ينبغي للمقر الرئيسي والمكتب الإقليمي لأفريقيا استكشاف نهج مبتكرة لاستقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم من أجل ضمان عمليات توظيف أكثر استقراراً وتنوعاً، بما في ذلك تحسين التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية على المستوى القطري. (الفقرة المرجعية ٥٤).	قيد التنفيذ	لا يزال آخر تحديث للتقدم المحرز الذي أعلن عنه في آذار/ مارس ٢٠٢٥ سارياً. وقد بذلت جهود لاستقطاب المواهب واستبقائها وسد الفجوة في التوازن بين الجنسين. غير أن الوضع المالي الحالي أثر على إحراز التقدم، بسبب تعليق عمليات التوظيف، واستمرار عملية إعادة المواءمة جارية.
IEO2024_PB40_1	EBPBAC40/2	توصي اللجنة بأن تنص الخطة الشاملة لمشروع نظام إدارة الأعمال على تنفيذ أي تغييرات في العملية للوفاء بالمعايير المحاسبية الدولية الجديدة للقطاع العام، بما في ذلك أي موارد بشرية ومالية تكميلية مطلوبة.	أنجزت	تشكل مجموعة حلول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جزءاً لا يتجزأ من حل نظام إدارة الأعمال، وقد أدمجت فيه بوصفها مسار عمل منفصل مدعوم من خبراء خارجيين بموجب بيان عمل متفق عليه. وسوف تُنفذ بوصفها جزءاً من الموجة ٤-٢ (وحدات الإمداد في جميع مراحلها) في الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB40_2	EBPBAC40/2	توصي اللجنة بأن تستعرض الأمانة مع مراجع الحسابات الخارجي عملية وضع الصبغة النهائية للبيانات المالية وتقرير مراجعة الحسابات الكامل وجدولها الزمني قبل نهاية عام ٢٠٢٤ لتحديد إمكانية تسريع تواريخ الإنجاز والجداول الزمنية لمراجعة الحسابات في المستقبل.	أُنجزت	اقترحت إدارة الشؤون المالية على مراجع الحسابات الخارجي مساراً للمضي قدماً. غير أن مراجع الحسابات الخارجي لم يكن في وضع يمكنه من مواصلة تسريع العملية، بسبب القيود الإجرائية. ومع ذلك، اتفق على إصدار خطاب موجه إلى الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٢٥، يليه التقرير الكامل.
IEO2024_PB40_3	EBPBAC40/2	توصي اللجنة بترجمة الورقة المفاهيمية المتعلقة بالتغيير الثقافي إلى خطة عمل تنفذ على مراحل وتقترب بجدول زمني ومقاييس واضحة. وينبغي أن يطلع جميع أصحاب المصلحة على خطة العمل.	أُنجزت	أُطلعت الأمانة الدول الأعضاء على استراتيجية تغيير ثقافة المنظمة قبل الاجتماع الثاني والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي. وتضمنت الاستراتيجية في ملحقها خطة تنفيذ وخريطة طريق. وتجري حالياً مشاورات داخلية بشأن العناصر الرئيسية، لأن إعادة الهيكلة الجارية تؤثر تأثيراً شديداً على الاستراتيجية. ويتطلب الأمر دعماً من أصحاب المصلحة مع المنظمة وتعاوناً فيما بينهم لتكييف الأهداف والإجراءات والتعبير عن احتياجات المنظمة المتغيرة بعد إعادة الهيكلة. ويجري إنشاء هيكل للحكومة الداخلية من أجل تكييف الاستراتيجية وتنفيذها. وفي حين أن من المعترف به أن تغيير الثقافة يستغرق وقتاً، فقد أحرز عمل المنظمة أيضاً تقدماً في مجالات رئيسية توتي ثمارها بالفعل ويمكن للعمل الطويل الأمد أن يركز عليها. ومن الأمثلة على ذلك العمل في مجال منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها الذي يؤثر على ثقافة المنظمة على جميع مستويات المنظمة. وفي الفقرة ٥٧(ط) من تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي عن اجتماعها التاسع والثلاثين المقدم إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ (م ت ١٥٤/٤)، اقترحت اللجنة على الأمانة "إجراء استعراض شامل في موعد أقصاه كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ لتقييم ما إذا كانت الإجراءات والإصلاحات الرئيسية الواردة في استراتيجية السنوات الثلاث قد أدت إلى النتائج المتوخاة لنظم المساءلة في المنظمة وثقافتها، بما يتماشى مع التوصية السابقة الصادرة عن الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة". وقد اكتملت عملية التقييم هذه في حزيران/ يونيو ٢٠٢٥ وشملت مجالا مهماً من مجالات الاستفسار في مجال الثقافة. وستصب النتائج في استراتيجية توحيد منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها (بدءاً من عام ٢٠٢٦) وتنفيذ إجراءات تغيير الثقافة بما يتجاوز نطاق منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB40_4	EBPBAC40/2	ينبغي للأمانة أن تنتظر في تعيين مناصر ثقافي، على مستوى الإدارة العليا، يمكن أن يكون راعياً لهذا التغيير.	لم يبدأ تنفيذها	بينما لا يزال تغيير الثقافة يشكل أولوية، فإن نهج ترشيح مناصر لثقافة التغيير على مستوى الإدارة العليا لا يشكل الاستراتيجية الصحيحة في سياق عملية إعادة الهيكلة الشاملة. ومن الأنسب تعيين مجموعة أكثر شمولاً من المناصرين، في شكل هيكل للحكومة يهدف إلى حفز تغيير ثقافة المنظمة عبر مستويات المنظمة الثلاثة. وبشكل هذا الهيكل الأخير جزءاً من بدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتغيير ثقافة المنظمة وفرقة العمل الداخلية التي ستتولى قيادتها.
IEO2024_PB40_5	EBPBAC40/2	ينبغي للمنظمة أن تنتظر في إنشاء آلية لتكريم المديرين والموظفين الذين حققوا إنجازات نموذجية فيما يتعلق بالتغيير الثقافي، ومكافأتهم وفقاً للسياسات القائمة.	أُنجزت	هناك سياسة راسخة في المنظمة بشأن إدارة الأداء وتطويره تقديراً للتميز منها الفرع السادس بشأن تقدير الأداء والفرع السابع بشأن مكافآت الأداء. وتشمل الفئات تقدير الأداء المثالي للأفراد أو الفرق فيما يتعلق بميثاق قيم المنظمة. وقد التزمت الأمانة بإضافة فئة فرعية تتعلق بالجهود الرامية إلى حفز تغيير الثقافة. وينصب التركيز في بدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتغيير ثقافة المنظمة وفرقة العمل الداخلية على الإجراءات التي تعالج تحقيق التغيير مباشرة. وستتطلب هذه الجهود مشاركة جميع الموظفين، إلى جانب التزام الإدارة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قدّم المدير العام المثل في القيادة، وهو ما توالى تطبيقه عبر جميع مستويات الإدارة العليا. واستعرض التقييم المستقل الذي أنجز مؤخراً لجهود منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له (٢٠٢٢-٢٠٢٤) إجراءات لتعزيز تغيير الثقافة وأوصى باتخاذها.
IEO2024_PB40_6	EBPBAC40/2	ينبغي للأمانة أن تجري في أقرب وقت دراسة استقصائية جديدة للموظفين كل سنتين تتضمن أسئلة متعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتحرش. ينبغي أن تجري أيضاً سلسلة من دراسات جس النبض القصيرة التي تنتج مؤشرات منتظمة بشأن تطور الثقافة. وينبغي أن تُسهم نتائج هذه الدراسات الاستقصائية في استراتيجية تغيير الثقافة.	قيد التنفيذ	نظراً لعملية إعادة المواءمة الحالية وانتقال العديد من الموظفين إلى خارج المنظمة، لا توجد خطط لإجراء مسح جديدة في عام ٢٠٢٥. وسيُعاد تنظيم المسوح في عام ٢٠٢٦، ويتولى حالياً فريق عامل يتكون من أعضاء فريق إدارة الموارد البشرية والمواهب وفريق التحول تحليل ما يمكن القيام به في عام ٢٠٢٦ كجزء من تصور استراتيجية جديدة لشؤون الموظفين بعد إعادة الهيكلة.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB40_7	EBPBAC40/2	توصي اللجنة بأن تكون وظيفة الأخلاقيات مستقلة تماماً وبأن يُخصَّص لها مكتب قائم بذاته يرفع تقاريره مباشرة إلى المدير العام.	أُنجزت	أولت الإدارة العليا هذه التوصية الاعتبار الواجب، وقررت أنها ستحافظ في الوقت الحالي، وبالنظر إلى السياق الحالي المتمثل في خفض التمويل إلى حد كبير وعملية إعادة المواعمة، على وظيفة الأخلاقيات المستقلة داخل إدارة الأخلاقيات وإدارة المخاطر والعناية الواجبة والجهات الفاعلة غير الدول التي أعيدت هيكلتها. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الإدارة العليا بأن قدرتها من الموظفين قد تم تعزيزها من وظيفة واحدة إلى ثلاث وظائف (وظيفة من الفئة ف-٤ ووظيفتان من الفئة ف-٣). وتلتزم المنظمة بحماية جميع وظائف المساءلة واستقلاليتها، بما في ذلك الأخلاقيات. وأغلقت التوصية على هذا النحو.
IEO2024_PB40_10	EBPBAC40/2	طلبت اللجنة أن تعد، من خلال اللجنة العالمية لإدارة المخاطر، خطة مشروع مفصل شامل للوصول الكامل إلى مستوى النضج "الراسخ"، في مسارها نحو بلوغ المستوى "المتقدم"، مع مراعاة خريطة الطريق الحالية لاستراتيجية إدارة المخاطر. وينبغي أن تتضمن الخطة المراحل والموارد المطلوبة والجداول الزمنية. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمانة أن تعد خريطة طريق رفيعة المستوى تحدد ملامح الطريق نحو بلوغ المستوى "المتقدم" من النضج.	أُنجزت	أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعته لتقييم مدى نضج إدارة المنظمة المركزية للمخاطر. وأشار المكتب إلى أن إدارة المنظمة المركزية للمخاطر بشكل عام تسجل المستوى "الراسخ" للنموذج المرجعي لنضج إدارة المخاطر الصادر عن الأمم المتحدة. ووضعت المنظمة الصيغة النهائية لسياسة إدارة المخاطر في المؤسسة، وإدارة المخاطر (بما في ذلك بيان المنظمة بشأن تقبل المخاطر)، فضلاً عن نظام معزز لاستعراض وإصدار المخاطر الرئيسية السنوية. وأصبح سجل المخاطر وقوائم مراجعة الرقابة الداخلية مدرجين في الجزء الخاص بإدارة التخطيط الاستراتيجي في نظام إدارة الأعمال. وأشارت مراجعة الحسابات إلى عدة توصيات موجهة إلى المنظمة لمواصلة تعزيز عملها لتحسين ثقافة إدارة المخاطر، بما في ذلك تنفيذ نظام إدارة المخاطر؛ والربط بين عمليات إدارة المخاطر والضوابط والامتثال؛ وتنفيذ نموذج خطوط الضمان الثلاثة؛ وتفعيل تقبل المخاطر.
IEO2024_PB40_11	EBPBAC40/2	لإتاحة تطوير نموذج نضج إدارة المخاطر هذا، ينبغي للأمانة أن تنظر في إنشاء تسلسل إداري مزدوج (أي تراتبية إشراف مباشر داخل كل إقليم ودور تنسيقي وظيفي عام لمكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات) للموظفين المعنيين بإدارة المخاطر في الأقاليم.	أُنجزت	تضمنت التوصية IEO2025_PB41_5 جميع جوانب هذه التوصية. وبما أن هذه التوصية أصبحت الآن مزدوجة، يجري إغلاقها في ضوء التعبير عن جميع أوجه التقدم والإجراءات المتخذة ذات الصلة في إطار تلك التوصية.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2024_PB40_13	EBPBAC40/2	توصي اللجنة بأن يستند بدء تشغيل مكونات نظام إدارة الأعمال إلى توافر مجموعة دنيا من الوظائف المتفق عليها مسبقاً لنشرها.	أنجزت	كجزء من استراتيجية الحد من المخاطر المعتمدة في نظام إدارة الأعمال، قُسم تنفيذ الموجة الرابعة إلى ثلاث مراحل منفصلة: ١-٤ (المكونات الأساسية للإصدار ٢ من نظام إدارة مشاركة الجهات المساهمة ونظام إدارة البرامج (SPM.CEM 2.0)، السفر والاجتماعات والفعاليات)، بينما أُحيل الإمداد إلى الموجة ٢-٤ في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، وإدارة رأس المال البشري كجزء من الموجة ٣-٤ في أواخر عام ٢٠٢٦. ولم تؤكد بعد تفاصيل نطاق وظيفة الموجة ٣-٤.
IEO2025_PB41_1	EBPBAC41/2	توصي اللجنة بأن يحدد مكتب التقييم بالتشاور مع الإدارة إطاراً زمنياً ومسؤوليات أوضح لإعداد رد الإدارة وأن توضع آلية ملائمة لرصد تنفيذ الرد.	أنجزت	قام مكتب التقييم بما يلي: (أ) تحديث الإرشادات الحالية بشأن ردود الإدارة، والنموذج الموحد والنهج المتبع؛ و(ب) استشارة الشبكة العالمية للتقييم لضمان الاستخدام الموحد والنهج الموحد عبر المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في ردود الإدارة؛ و(ج) إتمام إدراج توصيات وإجراءات التقييم وتتبعها في المنصة الموحدة؛ و(د) إدراج توصيات ردود الإدارة في مسندود التقييم الجديد وأداة المتابعة التي ستكون متاحة على صفحة التقييم الإلكترونية. وتتضمن سياسة التقييم المنقحة التي أقرها المجلس التنفيذي (٢٠٢٥) ١ إشارات واضحة إلى ردود الإدارة وتوقعاتها. ونظراً لأن إرشادات التقييم قد أُدرجت في إرشادات التخطيط التشغيلي الأوسع نطاقاً، فإن إرشادات التخطيط التشغيلي هذه تتضمن إشارات مرجعية لأصحاب الأعمال لإدراج الموارد اللازمة لضمان تنفيذ الإجراءات (الحالية) الواردة في ردود الإدارة. وتُشكل أيضاً خطوة تقديم ردود الإدارة جزءاً من التدريب الجديد على التقييم الذي سيُتاح على بوابة iLearn التابعة للمنظمة. وتتضمن اتفاقات المدير العام المساعد بالفعل مؤشر أداء رئيسي لإكمال ردود الإدارة (عند الاقتضاء). ويشكل مؤشر الأداء الرئيسي الحالي لمتابعة ردود الإدارة جزءاً من تتبع نتائج مخرجات الميزانية البرمجية. وستشمل الجهود الإضافية قيام الإدارة العليا باستعراض التقدم المحرز في ردود الإدارة.
IEO2025_PB41_2	EBPBAC41/2	توصي اللجنة بمناقشة خطة التقييم بالقدر الكافي مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في المنظمة في المستقبل.	أنجزت	هذه التوصية مماثلة للتوصية IEO2022_PB36_19 التي أنجزت. وبناءً عليه، نفذ مكتب التقييم عدداً من التغييرات في كيفية صياغة خطة عمله الثنائية ويطبقها على التطوير الحالي لخطة عمل التقييم على نطاق المنظمة للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ التي ستقدم إلى كل من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦ وإلى المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠٢٦. ويشمل ذلك مشاورات واسعة النطاق مع جميع المكاتب الإقليمية، وكبار مديري المقر الرئيسي (المديرون العامون المساعدون، والمديرون) ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. وأعد مكتب التقييم

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
				معايير لتحديد أولويات النظر في التقييمات التي يتعين إدراجها في خطة العمل للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، ويشمل ذلك النظر في الموارد المتوقعة المتاحة، وهو يستخدم هذه المعايير. كما يقوم مكتب التقييم بعملية تثليث يستخدم فيها البيانات من سجلات مخاطر مراجعة الحسابات ومن إدارة المخاطر، لضمان تحديد التقييمات الرئيسية الممكنة المناسبة لأساليب التقييم.
IEO2025_PB41_3	EBPBAC41/2	توصي اللجنة بمواءمة تمويل التقييمات مع دورة التخطيط/ الميزنة وتحديد المخصصات المناسبة. وإضافة إلى ذلك ونظراً إلى تمويل المنظمة عن طريق مصادر تمويل مختلفة، فينبغي تمويل التقييمات على نحو مماثل من مصادر متعددة، بما في ذلك من المساهمات الطوعية.	أنجزت	قام مكتب التقييم للمرة الأولى بدمج إرشادات في مجال التقييم في التخطيط التشغيلي للميزانية البرمجية، ضماناً للنظر بانتظام في إدراج التقييمات المستقلة وتحديد الموارد لجميع مراكز الأعمال عبر المنظمة. وناقش المكتب أيضاً إدراج مسارات الموافقة على مقترحات/ اتفاقات الجهات المانحة التي تتضمن التقييم من خلال نظام إدارة مشاركة المساهمة المدمج الآن في النظام الجديد لإدارة الأعمال. وتتضمن سياسة التقييم المنقحة (٢٠٢٥) معياراً جديداً للتغطية ينص على أن تتضمن جميع البرامج/ المشاريع الكبيرة (أكثر من ١٠ ملايين دولار أمريكي، خلال دورة حياة المشروع) بنود الميزانية مخصصةاً للتقييم المستقل. ويجري بذل جهود إضافية لزيادة الطابع المنهجي للنهج القاضي بإدراج بند من بنود الميزانية لتكاليف التقييم المباشرة في مقترحات الجهات المانحة (الطوعية)، وتوجد صيغة لإدراج هذا الحكم في اتفاقات المانحين.
IEO2025_PB41_4	EBPBAC41/2	توصي اللجنة بأن تقدم الأمانة إليها في اجتماع لاحق حصيلة اختبار نظام إدارة الأعمال في جميع مراحله.	قيد التنفيذ	يجري حالياً الانتهاء من اختبار وحدات نظام إدارة الأعمال في جميع مراحله التي ستُشن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦ (أي التخطيط الاستراتيجي والإدارة، والسفر، والاجتماعات). ومن ثم، سيُقترح إغلاق هذه التوصية، أثناء الاجتماع القادم للجنة (آذار/ مارس ٢٠٢٦)، لأن وحدات النظام المذكورة أعلاه ستكون متاحة بحلول ذلك الوقت.
IEO2025_PB41_5	EBPBAC41/2	توصي اللجنة بأن تجري الأمانة استعراضاً لوظائف الامتثال وإدارة المخاطر على جميع مستويات المنظمة الثلاثة لضمان وجود هيكل مناسب وفعال.	قيد التنفيذ	ينطوي نموذج الحوكمة الحالي للمنظمة (الذي يشتمل على تخصيص الموارد وتحديد الأولويات على المستوى الإقليمي) على قيود تعترض تحسين الوظائف المتصلة بالمخاطر والامتثال على مستويات المنظمة الثلاثة (مما يتطلب نهجاً رأسياً أكثر توجهاً نحو الأعمال). وسيوفر الاستعراض الجاري للنضج، الذي يضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، رؤى مفيدة لإثراء أي إعادة تشكيل لمشهد المخاطر والامتثال. ويجري إعداد خريطة طريق محددة لمواصلة التخطيط والتنفيذ. وسيشمل ذلك النظر في إنشاء تسلسل إداري مزدوج (أي تراتبية إشراف مباشر داخل كل إقليم وفي المقر الرئيسي للموظفين المعنيين بإدارة المخاطر في الأقاليم)، فضلاً عن اتفاقات الإدارة العليا لاستحداث حلول تسمح بتوحيد الموارد عبر مستويات المنظمة الثلاثة، تماشياً مع التوصية بتنفيذ خطة الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة ككل. وموعد التنفيذ المتوقع هو الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

الرقم التعريفي	التقرير المصدر (رقم الوثيقة)	التوصية	الحالة	تعليقات الأمانة
IEO2025_PB42_1	EBPBAC42/2	ينبغي للأمانة أن تستكشف إمكانية إنشاء احتياطي لإدارة أي انقطاع في تلقي المساهمات الطوعية من أجل ضمان استمرارية تنفيذ البرامج.	أُنجزت	استعرضت الأمانة إمكانية إنشاء احتياطي منفصل للمساهمات الطوعية. وفي ضوء بيئة التمويل المقيدة للغاية والتحدي المتمثل في تقييم التأثير المحتمل على مصادر التمويل، خلصت الأمانة إلى أن مثل هذه الآلية غير قابلة للتطبيق حالياً وستعيد النظر في هذا البند عندما تتحسن بيئة التمويل. وأُغلقت التوصية على هذا النحو.
IEO2025_PB42_2	EBPBAC42/2	مع مراعاة الإرشادات الصادرة عن الدورة الثانية والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة، توصي اللجنة بأن تُعد الأمانة مقترحاً للتشاور بشأنه مع الدول الأعضاء. وينبغي أن ينطوي المقترح على إرساء بروتوكول لاختيار المراجعين الخارجيين للمنظمة وتعيينهم والتجديد لهم في المستقبل. وتوصي اللجنة أيضاً بعرض البروتوكول على جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين لاعتماده.	أُنجزت	أصدرت إدارة الشؤون المالية تكليفاً بإجراء استعراض لممارسات وكالات الأمم المتحدة لاختيار المراجعين الخارجيين وتعيينهم والتجديد لهم، وقد جرى إطلاع اللجنة على هذا الاستعراض ووافقت عليه اللجنة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، وجرى مشاورات غير رسمية بشأنه مع الدول الأعضاء. وستُقدم الورقة رسمياً إلى الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي والدورة الثامنة والخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢٦ على التوالي.
IEO2025_PB42_3	EBPBAC42/2	توصي اللجنة بأن تنتهي الأمانة من سياسة التقييم المنقحة (٢٠٢٥) وتصدرها، مع مراعاة الملاحظات التي أبدتها اللجنة، من بين جهات أخرى.	أُنجزت	وافق المجلس التنفيذي في دورته السابعة والخمسين بعد المائة، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٢٥، على سياسة التقييم المنقحة (٢٠٢٥). واستعرضت اللجنة في اجتماعها المعقود في آذار/مارس ٢٠٢٥، مسودة سياسة التقييم المنقحة (٢٠٢٥) وقدمت المشورة بشأنها. ومنذ ذلك الحين، نشر مكتب التقييم سياسة التقييم المنقحة (٢٠٢٥) وإحاطة ذات صلة بها على صفحة المنظمة الإلكترونية المخصصة للتقييم.
IEO2025_PB42_4	EBPBAC42/2	توصي اللجنة بمواصلة تحسين الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية من خلال ضمان إعطاء الأولوية للمجالات التي تفتقر فيها المنظمة إلى تقبل المخاطر أو التي تتجاوز فيها المخاطر المتبقية مستويات المخاطر المستهدفة من أجل مساعدة الإدارة على التركيز.	أُنجزت	أعدت لجنة المنظمة العالمية لإدارة المخاطر عملية قوية ونفذتها لإعطاء الأولوية للمخاطر الرئيسية، وهو ما ينعكس الآن في النسخة المنشورة على الإنترنت.